

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلطان

وعضوية القضاة السادة

د. عرار خريس ، خليفة السليمان ، احمد المومني ، عبد الكريم فرعون .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/١١٧

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :

بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات

الكبرى في القضية الجنائية رقم ٤٦/١٤٦ تاريخ ١٥/٩/٢٠٠٤ القاضي بما يلي :

١- اعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالقتل المسندة إليه

خلافاً للمادتين ( ٣٢٧ و ٧٠ ) عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني .

٢- ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص

خلافاً للمواد ( ٣ و ٤ و ١١/ج ) من قانون الاسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة ( ١١

/ج ) من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة ستة اشهر والرسوم ومصادرة السلاح

المضبوط .

٣- ادانة المتهم بجنحة اطلاق عيارات نارية بدون داعي خلافاً

للمادة ( ٣ ) من قانون الاسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات المادة ( ١١/د ) من ذات

القانون الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة اشهر والرسوم .

٤- ادانة المتهم بجنحة اطلاق الراحة العامة خلافاً للمادة ( ٤٦٧ )

عقوبات وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالغرامة خمسة دنائير .

٥- ادانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة

( ٣٩٠ ) عقوبات وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالحبس مدة اسبوع والرسوم .

٦- ادانة المتهم  
بجنته مقاومة رجال الامن خلافاً للمادة (١٨٦)  
عقوبات وعملا بذات المادة الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له  
مدة التوقيف .

٧- عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي حبسه مدة ستة اشهر  
والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط ، وحيث امضى المتهم المدة موقوفاً اعتبار  
العقوبة منفذة بحقه والافراج عنه فوراً ما لم يكن محكوماً او موقوفاً لاي داعي آخر .

### وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها اذ أن البيانات  
المقدمة في الدعوى ومن ضمنها الضبط ن/٢ وشهادة منظميه واقوال المجني عليه  
والشاهد والتي تثبت ارتكاب المميز ضده جنائية الشروع بالقتل خلافاً  
لاحكام المادتين ٣٢٧ و ٧٠ عقوبات .
- ٢- وبالتناوب كان على محكمة الجنايات الكبرى أن تعدل وصف التهمة المسندة للمميز  
ضده إلى جنائية الشروع الناقص بالقتل خلافاً لاحكام المادتين ٣٢٧ و ٦٨ عقوبات اذ  
أن المميز ضده بدأ بالافعال الظاهرة المؤدية إلى ارتكابه للجنائية المسندة إليه وهي  
اشهار المسدس على صدر المجني عليه والضغط على الزناد الا انه لم يتمكن من  
اتمام افعاله اللازمة لحصول تلك الجنائية لحيلولة أسباب لا دخل لارادته فيها وهي عدم  
وجود اعيرة نارية بالمسدس.
- ٣- وبالتناوب ايضاً كان على محكمة الجنايات الكبرى أن تعدل وصف التهمة المسندة  
للمميز ضده إلى جنحة مقاومة رجال الامن العام خلافاً لاحكام المادة ١٨٧ عقوبات بدلاً  
من اعلان براءته .
- ٤- القرار المميز مخالف للبيانات وقاصر ومتناقض وغير معلل .

لهذه الاسباب يلتزم المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع قبول التمييز موضوعاً  
ونقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٥/١/٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول  
التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

## القائمة

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم إلى تلك المحكمة بالتهمة التالية :

- ١- جنابة الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٧ و ٧٠ من قانون العقوبات .
- ٢- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و ٤ و ١١/ج من قانون الاسلحة النارية والذخائر
- ٣- جنحة اطلاق عيارات نارية خلافاً للمادة ٤٦٧ من قانون العقوبات .
- ٤- جنحة اطلاق الراحة العامة خلافاً للمادة ٤٦٧ من قانون العقوبات .
- ٥- جنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات .
- ٦- جنحة مقاومة رجال الامن خلافاً للمادة ١٨٦ من قانون العقوبات .

وقد ساقته النيابة العامة الواقعة الجرمية التالية التي اقامت اتهامها للمتهم على اساس منها وتتلخص بالاتي انه وبتاريخ ٢٠٠٣/٨/١ وحوالي الساعة الخامسة مساءً واثناء تواجد المتهم وبرفقته الجندي الثاني في مدينة السلط شارع الميدان يقوم باطلاق العيارات النارية بشكل عشوائي وبدون داع تحرك رجال الامن العام إلى المكان ولدى وصولهم استقل المتهم وبرفقته الجندي المذكور مركبة عمومي ولاذا بالفرار وتحت مطاردتهم وايقاف المركبة وبعد مقاومة عنيفة تم القاء القبض على المتهم حيث قام باشهار المسدس الذي كان يحمله باتجاه رجال الامن العام وقام بوضعه على صدر احد رجال الامن العام وهو الرقيب وضغط على الزناد بقصد قتل الرقيب المذكور الا انه لم ينطلق أي عيار ناري كون المتهم كان قد استنفذ العيارات النارية الموجودة في المسدس وقال للرقيب ( والله لو كان معي طلاق لكنت يا ميت ) وفي هذه الاثناء كانت رائحة الكحول تفوح من فم المتهم وتم ضبط المسدس .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وتحقيقتها والاستماع إلى ادلتها وبياناتها وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية .

انه وبحدود الساعة الخامسة مساء يوم ٢٠٠٣/٨/١ واثناء تواجد المتهم وبرفقته الجندي في مدينة السلط شارع الميدان وكانا متناولين للمشروبات الروحية ويحوز المتهم مسدس شمائزر عيار ١٠ ملم روسي الصنع وبسبب نتائج التوجيهي في ذلك اليوم قام المتهم المتناول للمشروبات الروحية بسحب مسدسه واطلاق

عيارات نارية منه بالهواء ونتيجة علم رجال الامن بواقعة اطلاق النار في ذلك الموقع حيث حضروا إلى المكان وعند مشاهدة المتهم ومن كان برفقته رجال الامن ركبا سيارة تكسي وهربوا حيث قام رجال الامن بملاحقته حيث اتجه المتهم ومن برفقته إلى وادي شعيب المؤدي إلى بلدة برقا موطن المتهم وهناك طلب المتهم من سائق التوكسي التوقف وقام رجال الامن بضبطه وضبط المسدس بعد مشاده بين المتهم والرقيب عند ادخاله للسيارة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة وتوصلت إلى ما يلي :

- ١- اعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالقتل المسندة إليه خلافاً للمادتين ٣٢٧ و ٧٠ من قانون العقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .
- ٢- ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و ٤ و ١١/ج من قانون الاسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة ١١/ج من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة ستة اشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .
- ٣- ادانة المتهم بجنحة اطلاق عيارات نارية بدون داع خلافاً للمادة ٣ من قانون الاسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات المادة ١١/د من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة اشهر والرسوم .
- ٤- ادانة المتهم بجنحة اطلاق الراحة العامة خلافاً للمادة ٤٦٧ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة اسبوع والرسوم .
- ٥- ادانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة اسبوع والرسوم .
- ٦- ادانة المتهم بجنحة مقاومة رجال الامن خلافاً للمادة ١٨٦ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم .

وعملاً باحكام المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحقه وهي الحبس مدة ستة اشهر والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط وحيث امضى المدة المحكوم بها موقوفاً تقرر المحكمة الافراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً او محكوماً لاي داع آخر .  
لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة فيه .

وبتاريخ ٢٠٠٥/١/٦ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها :

- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة .
- ٢- قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز .

## في الرد على اسباب التمييز .

وعن السبب الاول والمنصب على أن محكمة الجنايات الكبرى جانبت الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات المقدمة في الدعوى ومن ضمنها الضبط مبرز ن/٢ وشهادة منظميه تثبت ارتكاب المميز ضده جنائية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٧ و ٧٠ عقوبات.

بالرد على ذلك نجد أن البيئة التي قدمتها النيابة لاثبات تهمة الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣٢٧ و ٧٠ من قانون العقوبات المسندة للمتهم هي الضبط مبرز ن / ٢ وشهادة منظميه الوكيل والرقيب والتي استبعدتها محكمة الجنايات الكبرى حول جنائية الشروع بالقتل المسندة للمتهم خلافاً للمادتين ٣٢٧ و ٧٠ من قانون العقوبات .

وحيث أن استبعاد شهادة الدليل المشكوك بصحتها وعدم توفر أسباب القناعة به لا يخالف القانون طالما أن ذلك يقع ضمن الصلاحية التقديرية لمحكمة الموضوع المستمدة من المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية والتي اعطت محكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الدليل في المسائل الجزائية وتكوين عقيدتها والاخذ بما تقنع به وطرح ما لا يرتاح إليه وجدانها ولها أن تقضي بالبراءة متى شكت بصحة الدليل شريطة أن يشتمل حكمها على ما يفيد انها قامت باستخلاص وقائع الدعوى واحاطت بظروفها ولا رقابة عليها في ذلك من محكمة التمييز ذلك طالما أن النتيجة التي استخلصتها كانت وليدة استدلال منطق سليم .

وباستعراض كتاب الشرطة والضبط مبرز ن / ١ واقوال شهود النيابة منظمي الضبط لم يرد ما يشير إلى قيام المتهم بمحاولة اطلاق النار على الرقيب وقتله.

وعليه فان استبعاد محكمة الجنايات الكبرى شهود النيابة منظمي الضبط مبرز ن / ٢ حول جنائية الشروع بالقتل المسندة للمتهم واطهار الاختلاف مع منظمي الضبط مبرز ن/١ تكون قد اصابته صحيح القانون ويكون قرار حكم البراءة قد بني على اسس تؤدي إلى ما انتهى إليه وجاء مشتملاً على شرائط صحة الاحكام مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني ومفاده انه كان على محكمة الجنايات الكبرى أن تعدل وصف التهمة المسندة للمميز ضده إلى جنائية الشروع الناقص بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٧ ، ٦٨ من قانون العقوبات .

عن ذلك نجد انه لا جدوى من الرد على هذا السبب بعد ردنا على السبب الاول من أسباب التمييز والذي ايدت محكمتنا محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي انتهت إليها من

اعلان براءة المميز ضده من جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين ٣٢٧ و ٧٠ من قانون العقوبات مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثالث ومفاده انه كان على محكمة الجنايات الكبرى أن تعدل وصف التهمة المسندة للمميز ضده إلى جنحة مقاومة رجال الامن خلافاً للمادة ١٨٧ من قانون العقوبات .

ففي ذلك نجد أن المقصود بالاعتداء ومقاومة رجال الامن العام هو الاعتداء المادي والمقاومة باحد اعمال العنف والشدة .

وحيث لم يرد في ملف الدعوى ما يشير إلى أن المتهم قد ابدى مقاومة باحد اعمال العنف والشدة وان ما ابداه هو حصول مشادة فقط عند ادخاله للسيارة وبذلك فان ما ابداه المتهم من افعال تشكل سائر اركان وعناصر مقاومة رجال الامن بحدود المادة ١٨٦ من قانون العقوبات كما ذهبت لذلك محكمة الجنايات الكبرى بادانة المتهم بحدود هذه المادة مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الرابع ومفاده أن القرار المميز مخالف للبيانات وغير معتل في ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد عللت قرارها تعليلاً وافياً وسببت النتيجة التي توصلت إليها بعد أن ناقشت الادلة والبيانات وفق صلاحياتها المنصوص عليها بالمادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية مما يجعل قرارها واقع في محله وسبب التمييز لا يرد عليه .

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز واعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٥ صفر سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ١٦/٣/٢٠٠٥ م.

القاضي المترئس




عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دق/ق.أ.ع